



ORGANIZATION OF  
AFRICAN UNITY  
Secretariat  
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية  
السكرتاريات  
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE  
AFRICAINNE  
Secretariat  
B. P. 3243

اديس ابابا . اديس ابابا

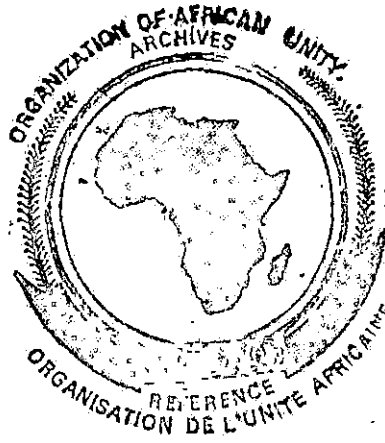
مجلس الوزراء

الدورة العادية السابعة والعشرون

بورت لويس - موريشيوس

٢٤ - ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦

OM/754 (XXVII)



مؤتمر الامم المتحدة الرابع

للتجارة والتنمية . استعراض النتائج

(1)

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة

والتنمية

استعراض للناتج

فهرست

- ١- مقدمة
- ٢- إعداد المؤتمر للأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية.
- ٣- إعلان وبرنام عمل مانيلا
- ٤- اوانداد - انما ٧٠٠٠ بالنسبة للمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية .
- ٥- نتائج مقارنات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية .
  - أ- المؤتمر واستحداث الاساسية .
  - ب- المؤتمر وشاكل النقد والتحويل وعمية الدور العام .
  - ج- المؤتمر والمفاوضة التجارية متعددة الأبارا . زلسلع
- ٦- المدخلة ونقن الاساليب الفنية .

(٢)

د - المؤتمر واشتالسيه اقل البلدان نموا والبلدان  
النامية الجزر والاساحلية والتعاون الاقتصادي  
بين البلدان النامية والعلاقات الاقتصادية  
بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية  
المتباينة .

هـ - المؤتمر والمسائل التنظيمية .

خاتمة + المؤتمر وافريقيا وباقي بلدان العالم الثالث .

(٣)

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية  
استعراض للنتائج

مقدمة

- (١) اجتمع مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤ والثاني في نيودلهي ( الهند ) في عام ١٩٦٨ والثالث في سنتياجو ( شيلي ) في عام ١٩٧٢ وتجاهلت كل هذه المؤتمرات المطالب المشروعة لبلدان العالم الثالث اذا نتاجها فكانت ضعيفة او ربما سلبية كما هو معروف للجميع .
- (٢) ومع هذا لم تألو الدول التي يطلق عليها اسم النامية جهدا في المحافل الدولية لاقامة نظام اقتصادي عالمي اكثر عدالة يقوم على المبادئ الواردة في الوثائق المعروضة ونذكر منها .  
- اعلان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . القراران ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ الصادران عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

P. 5 (4)

( ٤ )

- ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول
- قرار رقم ٣٢٨١ الصادر عن الدورة التاسعة والمشرين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة .
- اعلان ليما وبرنامج العمل للتنمية الصناعية  
والتعاون ( مارس سنة ١٩٧٥ )
- مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز .
- الاعلان الافريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال  
الاقتصادي ( اديس ابابا - مايو سنة ١٩٧٣ )
- مؤتمر داكار عن المواد الأولية ( داكار - مارس  
سنة ١٩٧٥ )

٣— انمقد المؤتمر الرابع لوزراء التجارة في الدول الاعضاء في منظمة  
الوحدة الافريقية بمدينة الجزائر في نوفمبر سنة ١٩٧٥ ) وبعد  
دراسة معمقة للموقف الاقتصادي الدولي اعد المؤتمر وثيقة  
عنوانها موقف افريقيا قبل الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة  
للتجارة والتنمية " ومن ناحية اخرى تقدمت دول العالم الثالث  
الاخرى اي دول اسيا وامريكا اللاتينية بمقترحات فواقساب

( ٥ )

الاجتماعات الوزارية التي عقدتها في جارتا ( اندونيسيا )  
 وليما ( بيرو ) على التوالي. واستنادا الى هذه الوثائق الثلاث  
 التي تعالج المسائل الاساسية الخاصة بالتجارة والتصنيع  
 والمالية ونقل التكنولوجيا وبقاى البلدان سوا والدول الجزر  
 النامية والبلدان غير الساحلية الخ . ثم دعوة المؤتمر الوزارى  
 لبلدان مجموعة ال ( ٧٧ ) فى مانىلا ( الفلبين ) للتدارس  
 ولاشخاد موقفه. موجد بالنسبة لبلدان افريقيا واسيا وامريكا  
 اللاتينية وتوكلت بلدان مجموعة ال ( ٧٧ ) بالفعل الى موقف  
 موجد بالنسبة لكافة المسائل واعدت ما الملق عليه اسم  
 " اعلان وبرنامج عمل مانىلا .

٢- اعلان وبرنامج عمل مانىلا او اهداف ال ( ٧٧ ) بالنسبة  
 لمؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية .

٤- نعتقد ان اعلان وبرنامج عمل مانىلا يعتبر ديدا المبادى  
 واهداف بلدان العالم الثالث والحد الادنى لمطالبهم  
 بهدف اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اكثر عدلا ولذلك قد يكون  
 من المناسب استمرار اهداف حكومات البلدان النامية بايجاز

(٦)

كما جاءت بوضوح في اعلان وبرنامج عمل مانيلا .

أ. المنتجات الأساسية

ما زالت تجارة المنتجات الأساسية معرضة للاختار في مواجهة التمددات والمضاربات وتقلبات السوق المفاجئة والهامة وقد انعكس هذا الضعف اخيرا بصورة ملفته للنظر لا على التقلبات الضخمة لاسعار المنتجات الاولية فحسب وانما ايضا على عجز الاجهزة القائمة على حل مشاكل الاقتصاد العالمي الكبرى الخاصة بهذه المنتجات . ولذلك اهم سومية او بالاحرى القرار الثور، الصادر عن مؤتمر مانيلا كان وضع برنامج متكامل يتبلور في شكل صندوق مشترك للمنتجات الأساسية . ويستهدف هذا البرنامج المتبادل ضمن اشياء اخرى ما يلي .

- تحسين نسب التبادل في البلدان النامية
- فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية .
- دعم اسعار المنتجات الأساسية على اساس مستويات تعتبر من ناحية القيمة الحقيقية مجزية وعادلة
- للمنتجين ومنصفة للمستهلكين مع الاخذ في الاعتبار نسبة التضخم العالمي وتقلبات اسعار صرف العملات الرئيسية .

(٧)

— زيادة حجم صادرات البلدان النامية من المنتجات الأولية والمنتجات المحولة ودعم قدره منتجاتها الطبيعية على منافسة المواد الصناعية أو البديلة.

— ضمان تصريف صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة.

والجدير بالذكر ان الاجتماع اقترح عندئذ انشاء صندوق مشترك لتمويل المغزول الدولي للمنتجات الأساسية ولانشاء جهاز شراء على المستوى القومي او الدولي لتخزين المنتجات الأساسية.

ب — المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والسلع المصنوعة والنصف مصنعة

٦ — تم اقتراح بعض الاجراءات من اجل سهولة تصريف سلع البلدان النامية المصنعة والنصف مصنعة على اسواق البلدان المتقدمة ذات اقتصاد الاسواق والبلدان الاشتراكية في شرق اوروسيا استنادا الى خلفية تتلخص في تحسين وتعميم نظام التفضيل المعمم دون معاملة بالمثل او تمييز.



( ٨ )

حسب البلدان المتقدمة على اتخاذ الإجراءات الداخلية للمساعدة على التحول بهدف إعادة النظر في هيكلها الصناعية بحيث يمكن زيادة حجم استيراد السلع المصنعة والذخيرة مصنعة من البلدان النامية .  
تجنب ابعاء المفاوضات التجارية التي طابعها على غير ملائم بهدف المحافظة على طابعها متعدد الأراف .

المشاكل النقدية ومشاكل التمويل ونقل ال وارد الطبيعية  
لائحة التنمية .

تواجه بلدان العالم الثالث في هذا الميدان اعباء ضخمة ناتجة عن خدمة الدين العام والمعجز في الحسابات الجارية نتيجة لانتلال الاقتصاد العالمي وعدم كفاية المساعدة المقدمة الى ميزان المدفوعات والمساعدة للتنمية على المدى الطويل كل ذلك بالإضافة الى انحسار العرض وارتفاع فوائد القروض على الاسواق المالية الدولية والخصاب التي تستخدم بها صادرات البلدان النامية للوصول الى اسواق البلدان المتقدمة .

( ٩ )

ولهذا الفرع امددت مجموعة الـ (٧٧) التوجيهات التالية، -  
الدين العام - يجب على المبرعين على اسس ثنائية تخفيف  
عبء ديونهم المستحقة على البلد ان النامية بالموافقة  
على جزئي من الديون او تأجيل سداد الفوائد و/او استهلاكها  
والغاء اصل الدين العام. وانطلاقاً من هذا المفهوم ينبغي الغاء  
الدين العام المستحق على اقل البلدان نموا وفي الساحلية  
والمكونة من جزر وكذلك البلدان التي اصبحت وتعاني اكثر  
من غيرها.

الدين التجاري

أنت تقسيط الديون التجارية للبلدان النامية على  
٢٥ عاماً على الاقل وتشبثت هذه الديون .  
ب- قيام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بالدعوة  
الى مؤتمر لاسم البلدان المتقدمة الدائنة والبلدان  
الدينة خلال عام ١٩٧٦ لوضع السياسات والخطوط  
المريضة للمشاكل الناجمة عن الديون العامة  
والتجارية .

(١٠)

مساهمات حاسمة بالاموال . تحقيق الهدف الذى بتحويل  
٧٠٪ من ايرادات الافنياء الى الفقراء فى مدة اقصى ها عام ١٩٨٠  
وان فى اطار المساعدة العامة للتنمية .

د - اقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزر والبلدان النامية  
في الساحلية

٧ - دعا مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الى اتخاذ  
اجراءات خاصة وفعالة لصالح اقل البلدان نموا وفي الساحلية  
والمكونة من جزر فى ميدان التنازل الاقليمي ونقل التكنولوجيا وتنويع  
الانتاج والتجارة والنقل البصرى والموانىء والتأمينات وتيسير  
التجارة والاجراءات التجارية المفيدة واعادة هيكله الاقتصادى  
وتخفيف الدين والاجراءات التنظيمية والادارية التحريرية  
واقترح اجتماع مانيللا ايضا انشاء صندوق خاص لمساعدة هذه  
البلدان كذلك تقديم المعونة المالية والفنية التى لها الاولوية  
والتي تأخذ فى الاعتبار المعاد الاجتماعى والتي تكون على شكل  
هبات .

( 1 )

٥. التعاون الاقتصادي بين الدول النامية - العلاقات التجارية بين

الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة

٨ - أدركت بلدان العالم الثالث على كل حال انه يجب في إطار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاعتماد اولا على قواها الذاتية وعلى قدراتها التنمائية. ولذلك تقرر وضع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على أساس أولوية . ومن اجل هذا تقرر دعوة مؤتمر يتولى وضع الاسس والنحوظ المرغوبة لهذا التعاون في مكسيكو في شهر سبتمبر ١٩٧٦ تحت اشراف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومن المقترح ايضا انشاء اسواق سالية واسواق لروءوس الاموال في البلدان النامية وكذلك انشاء وتمويل مؤسسات متعددة الجنسية للتجارة والصناعة والنقل في هذه البلدان .

٩ - دعمت البلدان الاشتراكية في شرق اوربا الى :

— الخفاء او تخفيض الحواجز التصريفية وغير التصريفية ( دون اى معاملة بالمثل او تمييز ) التي تفرضها على واردات البلدان النامية وكذلك تطبيق برامج افضليات معممة أو اى اجراءات اخرى مشابهة .

— اتخاذ الاجراءات التي تهدف الى تعزيز المبادلات بين بلدان شرق اوربا والبلدان النامية الخ . . ووضعها في قالب مؤسسى .

و ) نقل التكنولوجيا - مسائل تنظيمية

تم اتخاذ الاجراءات التالية في هذا الميدان :

- وضع ميثاق شرف لنقل التكنولوجيا .
- دعم السرارد المالية للقدرة التكنولوجية للبلدان النامية وتحريرها
- من التهمية التكنولوجية .
- ا - اد خطة تكنولوجية تتفنن والاحتياجات والواقع وتذكر مع
- خطط التنمية القومية في البلدان المتأخرة .
- ١ - واخيرا اقترحت مجموعة ال ٧٧ الدارق والوساغل اللازمة لاعادة هيكلية
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بحيث يصبح مؤسسة فعالة ونشطة
- تابعة للامم المتحدة تستخدم كمركز للمناقشات والمفاوضات ولدراسة ميدان
- التجارة والتعاون الاقتصادي الدولي ولتشجيع الافكار والوسائل الجديد
- لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث . والهدف النهائي
- هو انشاء منظمة عامة عالمية تتطلع بالسلافة اندمجة في ميدان التجارة والتنمية .
- ٣ - نتائج مفاوضات مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية في نيروبي

- ١ - من السابق لأوانه استعراض النتائج النهائية لمؤتمر الامم المتحدة
- للتجارة والتنمية لانه من الضروري الانتظار حتى تثبت الافكار وتتضح مواقف

Page (13)

( ١٢ )

الرأي العام ورجال السياسة والحكومات ولذلك نعتقد ان تقريرنا سيقين  
تقريراً مؤقتاً وان كنا حاولنا ان يكون كاملاً . فلا يمكن اصدار اى حكم  
الا بينة انقضاء بعض الوقت .

أ. مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية والمنتجات الاساسية

١٢- من المؤكد . من وجهة نظر بلدان مجموعة ال ٧٧ ان نجاح او فشل  
الدورة الرابعة للمؤتمر كانت وما زالت تتوقف على مدى تقبل المجتمع  
الدولي للبرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية . فقد توصل المؤتمر بعد  
مناقشات ومفاوضات شاقة وصعبة الى قرار يعتبر بمثابة حل وسط بحلول  
البرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية . ويستعيد هذا القرار توصيات  
اجتماع مانيلا بصفة عامة وهي الخاصة بالمنتجات الاساسية ويتعلق القرار  
اذا بالموافقة على لبرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية كما اوضح القرار  
ال ١٨٧٤ . والمنتجات التي شملها ( وعددها ١٨ ) والاجراءات الدوائية  
التي تدخل في نطاق البرنامج والاشترطات والجدول الزمني للبرنامج  
المتكامل للمنتجات الاساسية .

١٣- والجدير بالذكر ان المجموعة الافريقية كانت قد اقترحت بالاجماع تمديدا  
هاما جدا على الفصل الرابع ( الاشرطات والجدول الزمني ) الفقرة  
الاولى ونصها :

"يرجو امين عام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دعوة مؤتمر للتفاوض حول صندوق مشترك مفتوح لجميع اعضاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في موعد اقضاه مارس ١٩٧٧".

واقترحت المجموعة الافريقية استبدال "التفاوض ب" لانشاء"

لانه كان في اعتقاد الجميع انه تقرر الموافقة على البرنامج المتكامل للسليح الاساسيه وان المؤتمر المقترح هو للنظر في اشتراطات الانشاء وليس للتفاوض حول البرنامج المتكامل وسحبت المجموعة الافريقية فيما بعد اقتراحها للمحافظة على تماسك ووحدة مجموعة ال ٧٧ اثناء المؤتمر وبالاخص بعد وبالتالي فان القرار به ليس .

والمسألة المطروحة حاليا هي معرفة مدى التزام البلدان الصناعيه حاليا ومستقبلا لوضع اجنام هذا القرار موضع التنفيذ الملموس ، ومنها يكن من امر فان ١٧ دولة متقدمة ايدت خلال اختتام مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية البرنامج المتكامل، للمنتجات الاساسيه في حين ان الاقتراح الامريكى بانشاء بنك دولي للموارد رفض . وقد كان هذا الاقتراح بمثابة اجراء لتحويل الانظار واستمهال المفاوضات الخاصه بانشاء صندوق مشترك للمواد الاولية . وفي اعقاب ذلك ايدت الدول المتقدمة الرئيسية المستهلكة للمنتجات الاساسية ( الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا

( ١٥ )

الفيدرالية وبريطانيا ) تحفظاتها حول بعض احكام القرار الصادر واعربت  
عن عدم موافقتها على الربط بين اسعار المواد الاولية والمواد المصنعة .  
فمن الواضح اذا ان البلدان المتقدمة الرئيسية غير مستعدة لتسيول  
تنازلات لمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتعادلة وما ادل على  
ذلك الا ان هذه التفاوضات هي الرابطة من نوعها خلال ١٢ عاما . ومن  
ثم لم يبت لبلدان العالم الثالث والبلدان الافريقية خاصة الا ان تقوم  
منذ الآن بعمل واع ونشط لانجاح القرار ولتوضع البرنامج المتكامل ويمكن  
ان يبدأ هذا العمل على شكل حملة لاجراءات رد فضل في الرأي العام  
الدولي وضغط سياسي تمارسه دول العالم الثالث متضامنة على البلدان  
المتقدمة لكل تنهيل المشروع . وفي آخر الامر يجب القيام بهذا العمل  
اليقظ لدى امين عام مؤتمر الامة المتحدة للتجارة والتنمية لسانده على  
مواجهة المسحاب المترتبة على تنفيذ القرار وللتأكد من انتهاء المفاوضات  
في عام ١٩٧٨ على الاكثر كما اشارت الى ذلك احكام القرار .

ومهما يكن من امر فان مطالب العالم الثالث لوضع برنامج متكامل يهدف  
لتثبيت اسعار المواد الاولية لا تعيد طرح مسألة هيكل التجارة الدولية  
للمناقشة ولذنها توعد موافقة العالم الثالث على تقسيم العمل الدولي  
الحالي وتقرح تعديلات على النظام الحالي . فطالما ان الهياكل الحالية  
لا تثير اي مناقشة فانه في الامكان القضاء على تقلبات الاسعار المرتبطة





( ١٦ )

بالاوضاع الاقتصادية بتكوين مخزون منظم وأن كان ذلك لن يمنع التدهور التدريجي لاسعار المنتجات التي يتزايد عليها طلب البلدان المتقدمة ولكن بسرعة اقل . على حين ان توزيع الارباح المحتملة الناتجة من ادارة البرنامج المتكامل لن تفيد المنتجين وانما الشرائح متعددة الجنسية وشركائها . وما زالت الانتقادات التي وجهها عالم اقتصادى بارز من العالم الثالث فى اعقاب فشل مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية ، تتفق مع الاوضاع الراهنة ويستحق الاشارة اليها هنا .

" ان جميع المطالب من أجل " رفع القيود " على المبادلات تدخل نفس الاحتمال تعميق وتجديد اشكال اختصاص غير المتساو دون ان تتجاوزه . وهذا هو نفس الوضع فيما يتصلن بهدف المعونة وقدرها ١٪ التي لا تعيد طرح مسألة الهياكل الاساسية الصالمة للمناقشة فلديمكنا التطلع بجدية الى نقل موارد الاغنياء الى الفقراء على هيئة مساعدة دولية حقيقه الامد طرح قضية التخصيص الدولى غير المتساو على البحث . وحتى الآن لم تكن المعونه الا وسيلة فو خدمة دعم التخصيص الدولى لا اكثر ولا اقل " .

ب - مؤتمر الامم المتحدة الرابع - مشاكل النقد والتمويل - موضوع

### الدين

من بين المواضيع المدرجة على جدول اعمال المؤتمر فى اعتقادنا ان البند

Page (17)

( ١٧ )

الذي يجيء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية يتعلق بمسائل النقد والمسائل المالية . وهنا أيضا لم يحقق المؤتمر سوى نتائج ضئيلة للغاية واستطد م على الخصوص بنوعية ديون البلدان النامية الحساسه لدرجة ان باقى نقاط جدول أعمال هذه اللجنة لم تناقش وهى :

— الاجراءات التى تهدف الى زيادة المساهمات الصافية برووسر الاموال فى البلدان النامية لمواجهة احتياجاتها الى التمويل الخارجى طويل الأجل .

— الاجراءات التى تستهدف تحسين الوضع المالى والنقدى فى البلدان النامية بطريقة تتفق وحتميات تنميتها والى تسهيل وتحسين تمويل عجزها الاستثنائى .

— دراسة الشروط المطاوعة لوضع نظام نقدى دولى يشجع التنمية والتجارة الدولية مع مراعاة مصالح البلدان النامية . وقد اعلنت كل هذه المسائل الى الدورة السادسة عشر لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

— ١٨ وبعد انقضاء شهر على مفاوضات لا طائل من ورائها اصدر المؤتمر قرارا حول " مشاكل استدانة البلدان النامية " ويتضح عند الاطلاع على هذا القرار انه مبهم ولا يستجيب ابدا الى مطالب بلدان العالم الثالث بالنسبة

لمسألة الدين كما جاءت في أنقرة ١٦ ومن ناحية أخرى لا ينبغي القرار  
 أي التزام ثابت بل يعتبر تصهداً من جانب حكومات البلدان المتقدمة  
 بالاستجابة إلى هذا الموقف في إطار متعدد الأطراف بأجراء ورأسية  
 سرية وبناءة للطليات المحددة توطئة لا تخاف اجراءات سرية لتخفيف  
 الاعباء الراقمة على البلدان النامية التي تراجه صمومات في خدمة الدين  
 العام . كما نسبة الـ ٧٠ ٪ المستهدفة للمساعدة للتنمية  
 فقد رفضت خلال المناقشات /المفاوضات .

١٩- ويجوز ان التفاوض عما اذا كان التفاوض الدولي الذي يدور حتى  
 الآن : يعتبر الوسيلة الملائمة لزالة الاحجاف الذي يسود الملاقاة  
 الاقتصادية الدولية لا مكان التوصل النظام اقتصادي دولي جديد عادل .  
 ج ( مؤتمرا الامم المتحدة الرابع والمفاوضات المتعددة الاطراف  
والسلع المصنعة ونقل الاساليب الفنية

٢٠- فيما يتعلق بهذه المبادئ الثلاثة ، قبل المؤتمر المبادئ الواردة في

وثيقة هانيل و أصدر المؤتمر قرارا يتعلق باستراتيجية تهدف إلى  
 زيادة حجم صادرات السلع المصنعة وتصنف المصنعة من البلدان النامية  
 وتوحيدها ان التحسن الدائم وتعميم نظام الافرطيات المعمورون اي معاملة  
 بالمثل او تمييز وفق ذلك القروض للبرنامح والاجراءات الداخلية للمساعدة على

( ١٩ )

التحويل كل ذلك تم قبوله . وصدر قرار آخر حول المفاوضات التجارية  
متعددة الاطراف حيث دعيت البلدان المشتركة بصورة ملحة الى العمل من  
اجل تحقيق اهداف طوكيو تحقيقا تاملا كما تمت الموافقة على اطيحة  
المفاوضات متعددة الاطراف ومبادئ عدم المعاملة بالمثل بالنسبة  
للمسائل المتعلقة بالتمريضه .

٢١- وفي ميدان نقل الاساليب الفنيه صدرت ثلاثة قرارات حول :

— دعم القدرة التكنولوجية للبلدان النامييه .

— الملكية الصناعييه .

— نقل التكنولوجيا .

الا ان البلدان المتقدمه لم ترحب بالتوصيه التي تقضى بقيام الهيئات

الدولية بوضع واقرار ميثاق شرف حول نقل التكنولوجيا .

٢٢- وفي ميدان نقل الاساليب الفنيه والمفاوضات التجارية متعددة الاطراف

والسلع المصنعه قبلت الدول الصناعييه المبادئ الكبيرة واهداف مانيلا

ولكن هذه الدول رفضت المساهمة المالية لتحقيق هذه الاهداف وبالتالي

فأن كل هذه التوصيات لا تتعدى مرحلة الالتزام الادبي أو الامتياز .

٢٣- واخيرا طلب المؤتمر من منظمة الوحدة الافريقية ومن اللجنة الاقتصادية

لافريقيا تنظيم اجتماع في عام ١٩٧٧ للمفوضين على ان تسبقه اعمال

( ٢٠ )

تمهيدية ملائمة من اجل انشاء " مركز افريقي للتنمية ونقل التكنولوجيا " على ان يتم ذلك بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واليونيد و اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الصناعية.

د. مؤتمر الامم المتحدة الرابع واشكالية اقل البلدان نمو والبلدان الجزر والاساحلية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية

#### المقاييس

يرجع النص للامم المتحدة عامة ولمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية خاصة في بدء حملة خلال السنوات الاخيرة حول الموضوعات الثلاثة التي يتضمنها هذا الفصل وتتلخص الاستراتيجية المقترحة لمساعدة اقل البلدان نموا والبلدان الجزر والبلدان الاساحلية فيما يلي : زيادة الحجم المطلق والنسبي للمساعدة الخارجية المقدمة الى هذه البلدان ولا سيما الهبات والقروض العامة الممنوحة بشروط خاصة بمعنى آخر انه يجب اعطاء اكثر وفي نفس الاتجاه ونفس الشروط وفي اطار نفس النظام دون اجراء اي تحليل خاص لهيكل التبعية الاقتصادية في هذه البلدان ودون اقتراح الوسائل اللازمة للاطاحة بهذه الهياكل ، وعلى وجه العموم وافق المؤتمر فسي وثيقة على جميع الاجراءات والمبادئ والاهداف الواردة في اعلان وبرنامج عمل مانيلا . والجدير بالذكر ان هذا النص لم يتضمن اي التزام أو أي

( ٢١ )

اجراء له طبيعة الزامية ، كما ان الدول المتقدمة لم توافق على مبدأ  
انشاء صندوق خاص لمساعدة هذه البلدان .

٢٥- واصدر المؤتمر ايضا قرارا يتعلق باجراءات مساندة برنامج التعاون  
الغنى بين البلدان النامية بواسطة البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية .  
وهنا ايضا وافقت الدول المتقدمة على المبادئ الرئيسية وبرنامج العمل  
دون ان تلتزم بدفع اى مساهمة مالية للمساندة .

٢٦- واهم قرار للمؤتمر هو فى اعتقادنا الموافقة على تنظيم وعلى دعوة مؤتمر  
للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية فى مكسيكو تحت اشراف مؤتمر  
الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ وتم تكليف منظمة  
الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا بوضع وتنسيق موقف  
البلدان الافريقية فى هذا المؤتمر . وسيكون من بين المهام الرئيسية  
لاجتماع مكسيكو وضع اسس ميثاق حقيقى وبرنامج عمل واقعى للتعاون  
الاقتصادى بين البلدان النامية والهدف من ذلك هو الربط بين جهود  
التنمية التى تبذلها البلدان النامية بطريقة متناسقة داخل مختلف الهيئات  
ولاسيما فى اطار دول عدم الانحياز . اما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية  
بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة فقد اصدر مؤتمر  
نيروبي قرارا يتضمن الخطوط العريضة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين  
هاتين الفئتين من البلدان وبالاخص العمل الذى يصح القيام به للمساهمة

( ٧٢ )

في تنمية الدول النامية والمقصود هنا هو مساهمة الدول الاشتراكية في جهود التنمية التي يبذلها العالم الثالث .

٤ - مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية والمسائل التنظيمية

هناك قرار يدعو الجمعيه العامة للامم المتحدة لاعادة النظر في هياكل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ليصبح منظمة عامة عالمية مختصة بمعالجة مشاكل التجارة الدولية والتنمية وكذلك المسائل الاخرى المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي . وهناك اقتراحات في هذا الخصوص تقضى بالآتي :

- ان يستخدم المؤتمر ضمن نظام الامم المتحدة كإطار له أهمية قصوى للتفاوض حول اتفاقيات وارتباطات محددة تتعلق بالمسائل الاقتصادية الدولية مثل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والاتفاقيات الدولية للمنتجات الاساسية والاتفاقية الخاصة بميثاق شرف للمؤتمرات البحرية والنظام المعمم للافضليات وتحديد الاهداف في ميدان المساعدة .
- يتمتع المؤتمر بمرونة كبيرة بالنسبة للميزانية والنسبة للشؤون المالية والادارية للقيام بمهامه بصورة فعالة .
- يجتمع المؤتمر كل ثلاث سنوات .
- جميع الدول اعضاء المؤتمر هي ايضا اعضاء في مجلس التجارة والتنمية وهذا الاخير يجتمع كل سنتين على المستوى الوزاري .

خاتمه : مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية ه افريقيا وباني بلدان العالم

الثالث

٢٩ - ليس من التشاؤم أن نؤكد أن مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية

اصطدم برفض البلدان المتقدمة قبول الحد الأدنى لمطالب العالم الثالث المتواضعة وحتى القرارات التي صدرت فانها تتعلق بالمبادئ العامة والاهداف دون أن تتضمن أي التزام ثابت . وبالتالي فإن فحواها وصياغتها مبهمه في حين ان تنفيذها سيكون موضع لبس .

٣٠ - ونظرا لعدم فاعلية النريات والياسات والادوات التقليدية للتنمية

الاقتصادية في حل مشاكل التخلف ه ونظرا لجمود البلدان المتقدمة وعدم رغبتها في رفع الظلم من الهيكل الاقتصادي الدولي الحالي من طريق المفاوضات على العالم الثالث وطى افريقيا خاصة ان تتحمل الجعب الرئيسى لتنميتها :

أ) ينبغي اولاً على كل بلد من بلداننا ان يسيير على طريق التنمية

المستقلة والذاتية وذلك عن طريق تحويل هيكله الداخلية بطريقة ملائمة وبالتالي تخفيف المواقف الخارجية ( مثل المصنفة ) لاحتياجات هذه التنمية بدلا من ان تحدد اطارها .

ب) ويجب ايضا على البلدان الافريقية ان تدرك ان التعاون الاقتصادي



( ٢٤ )

الافريقي يعتبر انحر استراتيجيات التنمية فعالية كما يجب على افريقيا  
أن تنشئ كيان اقتصادي واحد من خلال سياسة شجاعة للتنسيق  
وللتعاون بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي .

٣١ - ان هذه السياسة الافريقية للتنمية الاقتصادية الذاتية يمكن بل يجب  
أن تجد اطارا لبلورتها من خلال منظمة الوحدة الافريقية لانه بعد ان كافحت  
المنظمة بصورة شريفة وفعالة لتحرير قارتنا سياسيا خلال المقعد  
المنصرم ، يجب اعادة النظر في دياكلها لكي تصبح في نفس الوقت  
الاداة الفعالة للتحرر السياسي والاقتصادي لافريقيا . ولذا نقترح :  
( أ ) دعوة دارة غير دائمة للمجلس لمعالجة المسائل الاقتصادية وتلك التي  
تتعلق بتنمية افريقيا ( كاقترح زائير ) .  
( ب ) اعادة النظر في دياكل الادارة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الوحدة  
الافريقية وتوسيع اطارها لكي تصبح اكثر فعالية في مهمة التحرير  
الضخمة والمثمرة وفي مهمة تحقيق التكامل الاقتصادي لافريقيا .

٣٢ - واخيرا يجب على بلدان انمالم الثالث من خلال حركة عدم الانحياز ان تبذل  
سياسة للتعاون الاقتصادي الحقيقي تقوم على الاستقلال الذاتي الجماعي  
للبلدان النامية ووضع هذه السياسة في قالب مؤسسي وسوف يؤدي هذا  
الاستقلال الذاتي الجماعي الى قيام البلدان الفقيرة بدعم روابطها الداخلية

والى كسر الهيكل الاتقى لعلاقات التعاون التى وضع اسمها الاستعمار  
والى تحديد مبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد بطريقة اكثر عدالة  
ولامكان التفاوض من مراكز قوة فى محافل مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة  
والتنمية ، فان هذا الاستئلال الذاتى الجماعى سوف يفتح البلدان النامية  
الى تشكيل جبهات مشتركة للتفاوض ونقابات لمنتجات المواد الاولية ولذلك  
تقترح :

( أ ) الاتالو الدول الاثريقية : بهذا من خلال مجموعة ال ٧٧ امام الجمعية  
العامة للامم المتحدة وفى المحافل والمنظمات الدولية الملائمة لوضع  
القرارات المسادرة فى نيروبي موضع التنفيذ الفعلى بالخاص القرار  
القاض بوضع برنامج متكامل للمنتجات الاساسية .

( ب ) ان يبحث مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذى سينعقد فى كولومبيا  
( سرى لانكا ) فى أغسطس ١٩٧٦ نتائج مؤتمر الامم المتحدة الرابع  
للتجارة والتنمية لاستغلال النتائج المطلوبة ووضع المبادئ العريضة  
وبرنامج عمل للتعاون السياسى والاقتصادى للعالم الثالث .

( ج ) ان تشترك جميع البلدان الاثريقية على اعلى مستوى فى اجتماع  
مكسيكو وهو الاجتماع المخصص لتجميع وتنسيق وتنفيذ جميع جهود  
التعاون بين البلدان النامية بهدف تعزيز التكامل الاقتصادى والتماسك  
السياسى لبلدان العالم الثالث وكذلك لدعم قدرتها على التفاوض وعملها

( ٢٦ )

المشترك واستقلالها الذاتي الاقتصادي الجماعي

د ) ان توضع كافة الامكانيات المادية تحت تصرف الامانة العامة لمنظمة

الوحدة الانتريقية لتتفق حول موقف البلد ان الانتريقية وتنميتها

خلال الاجتماع التفسيري للخبراء وخلال المؤتمر نفسه •

وهو مشروع القرار المقدم من رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في دورتها الرابعة ( نسويين - مايو ١٩٧٦ )

حول البند الثامن من جدول الأعمال

=

والقرار يقرر الموافقة على البرنامج المتكامل لمنتجات الاساسية كما هو

موضح في هذا القرار ( ويمنح اذنه مسوع الى وثائق الامم المتحدة في هذا

الصدد )

وينقسم هذا البرنامج الى الابواب التالية :

- الاهداف
- المنتجات التي يشملها البرنامج
- الاجراءات الدولية التي يتت فيها البرنامج
- الاشتراطات والجدول الزمني

=

الدورة الرابعة

نيروى - ٥ مايو ١٩٧٦

البند ١١ على جدول الأعمال

=

المسائل النقدية والمالية ونقل الموارد الحقيقية

لافراض التنمية

=

مشاكل استئانة البلدان النامية

===

مشروع قرار مقدم من رئيس المؤتمر

===

( من وثائق الامم المتحدة ويكن الرجوع اليها )

ويرحب هذا القرار بالتزام حكومات الدول المتقدمة بتخفيف العبء على البلدان

النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الدين العام ويدعو مجلس التجارة

والتنمية الى دراسة اجراءات تبين هذا الفرار في دورة ١٩٧٧ .

=



**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

1976-06

# UNCTAD IV: Assessment

Organization of African Unity

Organization of African Unity

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/9659>

*Downloaded from African Union Common Repository*